

الاقتصاد الموازي و أثره على الاستقرار الاقتصادي

أ/ مسمش نجاة

أ.د/رحماني موسى

جامعة بسكرة

الملخص :

Résumé:

De nombreuses recherches et documentations sur l'économie parallèle, et il n'y a pas une précise définition, et les désignations courantes sont l'économie informelle, l'économie caché, l'économie souterraine, et l'économie de sol, l'économie souterraine, et le géotextile de l'économie, et le sillage de l'économie, la deuxième économie, l'économie inférieur, et l'économie est non enregistrée, d'autre part, l'économie de la porte arrière, l'économie parallèle. Et l'exposition dans la recherche pour étudier le concept de l'économie parallèle à travers émergence, les définitions et les critères utilisés pour le distinguer, et ses effets sur la stabilité économique

تعددت الأبحاث والمؤلفات حول الاقتصاد الموازي ، ولا يوجد تعريف دقيق ومحدد له، ومن التسميات الشائعة هي الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد الخفي ، الاقتصاد المغمور ، والاقتصاد الأرضي ، الاقتصاد الأسود ، والاقتصاد المموه الاقتصاد الظلي الاقتصاد الثاني ، الاقتصاد السفلي ، والاقتصاد الغير مسجل ، الاقتصاد المقابل ، اقتصاد الباب الخلفي الاقتصاد الموازي ، ويتم التعرض في البحث إلى دراسة مفهوم الاقتصاد الموازي من خلال النشأة، التعاريف، والمعايير المستخدمة في تحديده ، وأثاره على الاستقرار الاقتصادي .

تمهيد:

الاقتصاد الموازي هو حقيقة واقعة في كل العالم ، و هو يغطي مجالا واسعا جدا على مفاهيم متنوعة و تعاريف و تصورات لوقائع مختلفة مما يزيد من احتمالات الغموض في فهمه ، و يعتبر من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية ، انطلاقا من هذا يظهر الغموض الشدشد لهذه الظاهرة في تعريفها و مميزاتها و كذا عوامل انتشارها ة تقديرها ومن الاكيد أن لهذه الظاهرة العديد من الآثار على استقرار النشاط الاقتصادي ، و بهذا يتم تناول النقاط التالية :

أولا : مفهوم الاقتصاد الموازي**ثانيا : طرق قياس حجم الاقتصاد الموازي****ثالثا:أثار الاقتصاد الموازي على النشاط الاقتصادي و إستقراره .**

أولا: مفهوم الاقتصاد الموازي: المفهوم هو تعبير أو نسق أو مجموعة أفكار مختلف عليها، أما المصطلح فهو تعبير متكامل محدد بشكل دقيق وواضح متفق عليه، وبالتالي فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم ومدخلها، ومن هنا تأتي صعوبة تحديد جوهر الاقتصاد الموازي، ويتم محاولة مناقشة بعض التعاريف المقدمة لاستخلاص تعريف شبه متفق عليه.

1: تعريف الاقتصاد الموازي: رغم الأبحاث والدراسات حول مفهوم الاقتصاد الموازي، إلا أن الجدل في هذا الموضوع لا زال قائما، ولكن يتم محاولة إعطاء مجموعة من التعاريف لكي نصل إلى مفهوم شبه متفق عليه.

- **يعرفه الأستاذ بو دلال علي** أنه: " مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب والمراقبة، اقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي".¹

- **يعرفه كل من Friedrech Schneider وDominik Enste** "يسمى اقتصاد الظل أيضا بالاقتصاد الخفي، أو الاقتصاد غير الرسمي ، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية".²

- **مكتب العمل الدولي (ILO)** تم صياغة تعريف الاقتصاد الموازي استنادا إلى نتائج تحقيق أنجز في كينيا من طرف Keath Hart سنة 1971 قام مكتب العمل الدولي بتبني هذا التعريف بدعم من منظمة العمل الدولية سنة 1972، والذي اعتبره هو "مجمّل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء وغير الأجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويمكن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب، والأجور الدنيا والادوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل".³

- **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:** "الاقتصاد الخفي هو مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال انشاء الشركات، بحيث يعتبر غير نظامي مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه انشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا بديهية مثل التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي، التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني".

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** "تري أن القطاع الموازي هو ذلك القطاع الذي في ظله لا تعتمد المؤسسات أثناء قيامها بنشاطات أخذ تصريح من الهيئات المختصة". أما **منظمة العمل الدولية (ILO):** "وتستمد أفكارها من أفكار المدرسة البنوية التي ظهرت في السبعينات، ومن أفكار الخبير الاقتصادي Keath Hart وتركز على التمييز بين ما هو منظم وما هو غير منظم على العديد من المستويات ومنها وحدات الإنتاج والعاملون في هذه الوحدات والحماية الاجتماعية".⁴

- **يرى فيتو تانزي Vito Tanzi سنة 1982** أن الاقتصاد الموازي "هو مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية". وفي صياغة أخرى له "ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الاحصاءات الرسمية بسبب عدم اعلانه، أو اقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية".⁵

- **أشار Roger و Mirus و Smith سنة 1994** إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد الموازي سيعتمد على المنظور الذي ينظر منه إلى هذا الاقتصاد فقد ننظر إلى هذا

الاقتصاد على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئة عن وجود هذا الاقتصاد، أو قد ننظر إلى من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج القومي في الاقتصاد ككل، ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخل التي تخضع للضريبة، ووفقا لذلك فإن الاقتصاد الموازي يشمل كافة الأنشطة التي تولد دخلا يخضع للضريبة بحيث يتم اخفاؤها عن السلطات الضريبية بهدف التهرب من دفع الضريبة، أما من المنظور الثاني، فإنه يشمل كلفة الأنشطة التي يترتب عليها توليد الدخل سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، أو كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة، أما **دول التخطيط المركزي**: تتحدد أساليب أنماط التوظيف والانتاج والتوزيع وأسعار السلع والخدمات والأجور إداريا وفق خطط مركزية شاملة حيث تمارس الرقابة المركزية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية، وقد تحدد مفهوم الاقتصاد الموازي (في معظم الدراسات التي تناولتها الدول الاشتراكية استخدم مصطلح الاقتصاد الثاني للدلالة على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي) بتلك الأنشطة التي تتنافى مع ضوابط الخطة المركزية، فيعرفه F.J.M Feldbrugge هو القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، أما بالنسبة للدول الاشتراكية فهو كل ما يخالف الخطة المركزية للدولة، وبالنسبة للدول العربية لا يوجد بينها اتفاق على تعريف الاقتصاد الموازي، فمصر تركز على الحجم وعدد العمال، والجزائر تستخدم عدة معايير منها وجود سوق سوداء للسلع والخدمات والمشاريع التي تتم خارج سيطرة الدولة".⁶

من خلال التعاريف نلاحظ وجود خلط في المفاهيم حسب مفهوم الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد من ناحية الأنشطة المشروعة وغير المشروعة للدلالة على وجود اقتصاد موازي، لذا يجب التمييز بين نوعين من النشاطات الموازية:⁷

1- نشاطات موازية مؤقتة: وهي نشاطات غير محظورة، ولكن

القانون لا يسمح القيام بها ما دام أصحابها لم يصرح بها، لذا مبدأ الرسمية يكون متوقف على التصريح وإتباع جميع التدابير القانونية والتنظيمية .

2-

نشاطات موازية دائما: وهي نشاطات محظورة ولا يسمح

القانون القيام بها حيث نجد جدوى للتصريح، ومثال ذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الإتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وتبييض الأموال وغيرها.

2: خصائص الاقتصاد الموازي: يمكن تمييز مجموعة من الخصائص أهمها: ⁸

- يتضمن أكثر أشكال التبادل قديما كالمقايضة وأكثرها حداثة كالتجارة الالكترونية، ومن أبسط السلع على أكثرها تعقيدا كالمخدرات والأسلحة.

- يضم شرائح متعددة سواء من حيث العمر، العمر الاجتماعي، الحالة التعليمية، و يتواجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

- لا يخضع للرقابة الحكومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة (لا يوجد ترخيص لمزاولة هذا النشاط، لا يلتزم برسوم قانونية، لا يخضع لقوانين العمل، لا يوجد ضمان اجتماعي، لا يمسك دفاتر نظامية لا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية) أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة، لذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيعا وعملا أي بعيدا عن الرقابة، تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة، و يستمد وجوده من عيوب وثغرات القطاع الرسمي.

ثانيا : طرق قياس حجم الاقتصاد الموازي: عموما تنقسم طرق قياس حجم الاقتصاد الموازي إلى الطرق المباشرة والطرق غير المباشرة. ونذكر أهمها:

1: الطرق المباشرة: تتمثل فيما يلي:

أ-

المراجعات الخاصة (تدقيق الحسابات الضريبية): تستخدم

هذه الطريقة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال الكشف عن الدخول التي لا يتم التبليغ عنها بواسطة المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة عشوائية من دافعي الضرائب الذين يلتزمون بتقديم الإقرارات الضريبية وتوضيح مركزهم المالي والكشف عن مصادر دخلهم، ويخضعون للفحص الدقيق للوصول إلى نسبة التهرب ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي ⁹. ومن الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة ما يلي: ¹⁰

-إن قياس حجم الاقتصاد الموازي وفقا لهذه الطريقة يعكس جزء فقط من الحجم الكلي للاقتصاد الموازي، حيث أن هناك بعض أنواع الدخل يصعب اكتشافها وقياسها كالتهرب السلعي وتهريب المخدرات والرشاوي.

-اعتماد هذه الطريقة على المكلفين المسجلين لمدة إدارة الضرائب وإهمال غير المسجلين مما يؤدي إلى التأثير على قياس التهرب الضريبي إضافة إلى إشكالية الأساس الذي يتم عليه اختيار مكلف دون آخر قد يؤثر على تقدير حجم التهرب الضريبي.

ب- **المنهج الرياضي لـ VITO TANZI 1982**: يتم تقدير حجم التهرب الضريبي بالاعتماد على الفرضيات التالية:¹¹

- 1- ينقسم الاقتصاد الكلي إلى قسمين، القسم الأول يمثل الاقتصاد الرسمي ويعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام، والقسم الثاني يمثل الاقتصاد الموازي ويمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام.
- 2- **الحصيلة المحتملة (المقدرة) لضرائب الدخل تمثل الضرائب واجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساويا للناتج الرسمي.**
- 3- **الحصيلة الفعلية (المحققة) للضرائب تمثل الضرائب المحصلة على الناتج الداخلي الخام الرسمي، ويمثل الفرق بين الحصيلة المحتملة لضرائب الدخل والحصيلة المحققة لها الفاقد الضريبي الناتج عن وجود اقتصاد موازي.**

2: **الطرق غير المباشرة:** تستعمل الطرق غير المباشرة لقياس حجم الاقتصاد الموازي متغيرات المجاميع الكلية للاقتصاد الرسمي بافتراض ثبات مشاركتها في القطاع الرسمي عموماً، أهمها :

أ- **أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب:** ويسمى أيضاً أسلوب النسبة الثابتة، يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن المعاملات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود السائلة والجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية وأن النسبة بين هذين المكونين تظل ثابتة، بينما المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي يتم تمويلها بالنقود السائلة وذلك محاولة من المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم التي يمكن كشفها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع كالشيكات، ومن ثمة يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الموازي لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة، وبذلك فإن التغيرات التي تحدث في نعدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الموازي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تحدث في معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب¹² ويفترض هذا الأسلوب وجود فترة ذهبية كفترة أساس في

الماضي لم يتواجد فيها اقتصاد موازي، وتقدير معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس وتقارن بالنسبة السائدة في الفترة محل القياس، فإذا كانت النسبة في هذه الفترة أعلى يفترض أن تلك الزيادة ترجع إلى وجود اقتصاد موازي.¹³، ويعد Gutmann أول من استخدم هذه الطريقة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية معتمداً على الفرضيات التالية:

1- أن الفترة الممتدة من 1937 إلى 1941 لم يكن فيها

اقتصاد موازي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم اتخذها كفترة أساس¹⁴، وكان مبرر Gutmann هو أن تلك الفترة سبقت ظهور ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية بالتالي فإن الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لم يكن متواجداً وأن أنشطة الاقتصاد الموازي هي نتيجة للضريبة المرتفعة واللوائح الحكومية.¹⁵

2- معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة

الأساس هو 21.7% وهو المعدل الطبيعي والعادي، وأن هذا المعدل ثابت، ومن ثمة فإن الزيادة في هذا المعدل في الطلب على النقود السائلة لتمويل العمليات التي تتم في الاقتصاد الموازي، وسرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي واحدة.¹⁶

وتم التوصل إلى تقدير حجم الاقتصاد الموازي إلى حوالي 10% من الناتج الوطني الإجمالي، وتتمثل ميزة هذا الأسلوب أي أسلوب Gutmann بأنه يسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الموازي، إلا أن هذا الأسلوب تعرض للعديد من الانتقادات تتمثل في:¹⁷

- لا يوجد ما يبرر تماثل سرعة دوران النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، إذ أن طبيعة الأنشطة فيهما قد تختلف، فهناك احتمال أن تكون سرعة دوران النقود في الاقتصاد الموازي أقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي.

- عدم وجود سبب واضح يبرر بقاء ثبات معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب .
- قد يؤدي استخدام هذا الأسلوب للتوصل إلى نتائج مضللة، حيث أن هناك الأسلوب عندما استخدم في كل من إيطاليا وهولندا أوحى بأن هناك انكماش كبير في حجم الاقتصاد غير الرسمي وهو أمر يتنافى مع واقع تلك الدول.

ب - أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة: يقوم هذا الأسلوب على أساس اشتقاق حجم الاقتصاد الموازي من خلال نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات، وبالتالي يفترض هذا الأسلوب أن تزايد نسبة الأوراق النقدية ذات الفئات المرتفعة يرجع إلى تزايد الحاجة إلى النقود السائلة لتسهيل تسوية المعاملات في الاقتصاد الموازي، غير أنها في الحقيقة عرضة لعدد كبير من العوامل منها: ¹⁷

1. آثار الأسعار النسبية الناتجة عن التغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة والنقود بشكل عام، أي التغير في معدلات الفائدة والتضخم، ودرجة المخاطرة في الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل.
2. الاستخدام الزائد للشيكات والبطاقات الائتمانية، التغيرات في أذواق المتعاملين باستخدام النقود السائلة أو باقي أشكال النقود وأثار الدخل.

ثالثاً : آثار الاقتصاد الموازي على النشاط الاقتصادي و إستقراره

إن نمو وتزايد حجم الاقتصاد الموازي في جميع الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية يترتب عليه عدة آثار على الاقتصاد الوطني ككل، و يؤدي نمو الاقتصاد الموازي إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات الخاصة بها، وهي :

- **معدل النمو الاقتصادي:** طبقاً لبعض الدراسات يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي بحيث أن انكماش الاقتصاد غير الرسمي يترتب عنه الزيادة في الإيرادات الضريبية، مما ينتج عنه زيادة الاتفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ككل. يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان من الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفراً، أما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع، والعس صحيح . ¹⁹

- **معدلات البطالة:** تسبب الاقتصاد الموازي في زيادة معدل البطالة عن المعدل الحقيقي لها، فتضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسيعية بشكل مبالغ فيه حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق

الاقتصاد الموازي ضمن الفئات العاملة في المجتمع، واعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، وتصبح الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد مبالغ فيها، ويعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة والحيوية من الناحية السياسية، ومن هنا تبدأ أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكن من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي.

- **معدلات التضخم:** من الملاحظ أن الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تشوه في الأسعار حيث تميل فيه الأسعار إلى التزايد بمعدلات أقل من تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي خاصة عندما يكون الاقتصاد الرسمي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات، أما عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعومة من الحكومة أو يخضه للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة وتقدم تلك الأسعار والخدمات بأسعار أقل في الاقتصاد الموازي نظرا للأعباء الإدارية والضريبية، في هذه الحالة فإنه يترتب وجود الاقتصاد الموازي معدل تضخم مرتفعات عن المعدل الحقيقي السائد، وهذا راجع للتحيز في بيانات التضخم، حيث أن سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي بصفة حقيقة واقعة، وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع.²⁰

خلاصة : من خلال هذه الدراسة التي تعرفنا من خلالها على أهم العناصر التي تتعلق بظاهرة الاقتصاد الموازي ، لقد تم استخلاص أهم النقاط التالية :

- إن أنشطة الاقتصاد الموازي تنمو بالموازاة مع أنشطة الاقتصاد الرسمي ، لذا أصبح معترف بها من طرف الجميع لدرجة أنها أصبحت تعتبر أنشطة عادية ،
- يشكل الاقتصاد الموازي عقبة على نمو الاقتصاد الرسمي ، إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة ، فهي تعمل على تحفيز النشاط الرسمي، ويعتبر التهرب الضريبي من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي.

الهوامش:

- 1 بودلال علي، شعيب بغداد، اشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع وقعته وأثره على الاقتصاد الجزائري، ملتقى السياسات الاقتصادية "واقع وآفاق"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2004، ص.1

- 2 - فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظل (نمو الاقتصاد الخفي)، قضايا اقتصادية، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، السنة غير مذكورة، ص.2
- 3 - عقبة نصيرة، مجدولين دهبنة، الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الآثار وطرق المواجهة)، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007، ص.2.
- 4 - بريشي عبد الكريم، الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العلمي، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي طاهر" سعيدة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2007، ص.4
- 5 - عاطف وليم أندراوس: الاقتصاد الظلي (المفاهيم-المكونات-الأسباب-الأثر على الموازنة العامة)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص.14
- 6 - قاشي خالد وعراية الحاج، الاقتصاد الخفي (الظاهرة ، الاسباب، الآثار وطرق العلاج)، ملتقى الاقتصاد غيرالرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 20-21، نوفمبر 2007، ص.3
- 8 - عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص.15
- 9 - حسين الفحل، الاقتصاد غير المنظم، www.icatu.org ، تاريخ الإطلاع: 23-10-2014
- 10 - بريشي عبد الكريم، مرجع سابق، ص.4
- 11- حيان سليمان، اقصاء الظل او الاقتصاد الخفي: www.ettihad-sy.net ، تاريخ الاطلاع: 2015.01.09
- 13- وائل نواره، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14، مكتب القاهرة، مصر السنة غير مذكورة، ص.3.
- 14 - عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2006 ، ص ص.54،55
- 15 - عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص.84
- 16 - قاشي خالد وعراية الحاج ، مرجع سابق ، ص , 7 , 8.
- 17- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص.57
- 18 - ناصر مراد، التهرب والغض الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص.27
- 19 - بودلال علي، بونوة شعيب، تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر، ملتقى الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، المركز الجامعي "مولاي الطاهر" سعيدة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص ص.6،5
- 20- قاشي خالد، عراية الحاج، مرجع سابق، ص.9 و عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص.94